دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسيي بتاريخ 06 فيفري 1863

أ.مصطفى عبيد

قسم التاريخ – جامعة مسيلة

الملخص:

كثيرة هي الوثائق الفرنسية المتعلقة باحتلال الجزائر، و قد تنوعت بتنوع مجالات الحياة. و من تلك الوثائق نجد هذه الرسالة التي بعث بها الإمبراطور نابوليون الثالث إلى الحاكم العام بالجزائر الماريشال بيليسي المعروف باسم مالاكوف في 06 فيفري 1863.

و قد نالت هذه الوثيقة أهميتها و قيمتها بمعالجتها لقضيتين اثنتين، ألا و هما قضية استحداث الملكية الفردية داخل الملكية الجماعية. من أجل تفتيت البنية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري و تسهيل انتقال أراضيه بقوة القانون إلى المعمرين. و كذلك قضية المملكة العربية التي جاء بها الإمبراطور نابليون الثالث من أجل توطيد الاستعمار الفرنسي بالجزائر و الاحتفاظ بالجزائر فرنسية إلى الأبد.

التعريف بالوثيقة:

رسالة 1863 هي تلك الرسالة التي بعث بها الإمبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسيي المعروف منذ مشاركته في حرب القرم بالدوق مالاكوف. و نظرا لأهميتها و صفتها الرسمية نشرتها جريدة (le moniteur universel) و هي الجريدة

الرسمية للإمبراطورية الفرنسية في اليوم الموالي بالعدد 58 الصادر بتاريخ 07 فيفري 1863، على صفحتها الأولى، و قد جاءت هذه الرسالة في عمودين من الصفحة الأولى و قليل من العمود الثالث، بحجم 52.5*07سم.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الرسالة قد كتبتها الإدارة الفرنسية باللغة الفرنسية ثم عربتها في الوقت نفسه. و يبدو أن صياغتها العربية كانت من طرف بعض الشوام المترجمين، أو بعض الفرنسيين الذين أخذوا في تعلم اللغة العربية بالجزائر. و ذلك نظرا لركاكة أسلوبها و عدم التعبير عن مضمونها الحقيقي في كثير من الأحيان. و نقول بعض، لأن الوثيقة ترجمها على الأقل شخصان اثنان بناء على الاختلاف الواضح في النسختين العربيتين اللتين بحوزتنا.

و النص العربي الأصلي لهذه الرسالة موجود بمكتبة مدرسة اللغات الشرقية بباريس "تحت رقم .Mel. 539[1] و بالأرشيف الوطني التونسي تحت رقم: bis. Cart. 233. ANT. Dos. 384. و قد كتب على هذه النسخة الأخيرة ما يلي: " الوثيقة مترجمة من الفرنسية إلى العربية".

كما سبق و أن نشر الأستاذان احميدة اعميراوي و يحيى بوعزيز النص العربي الأصلي لهذه الرسالة دون تدخل منهما. الأول في كتابه من تاريخ الجزائر الحديث، و أشار إلى أنها " كتبت على صفحة واحدة من الحجم الكبير و بخط رقعي و بأسلوب عربي تتداخل فيه الدارجة الجزائرية، من غير المستبعد أن يكون أحد الشوام المستشرقين العاملين مترجما في جيش الاحتلال"[2]. و الثاني في كتابه كفاح الجزائر من خلال الوثائق، و أشار إلى أنه عثر عليها " في مكتبة مدرسة اللغات الشرقية بباريس" تحت رقم Mel.539. أما نحن فقد اطلعنا على النسخة الأصلية (الفرنسية) بجريدة: المرشد العام (Le Moniteur Universel). ع 58. الصادرة بتاريخ السبت 07 فيفري 1863. و قمنا بترجمتها.

سبب ترجمة الوثيقة و نشرها:

لعل القارئ و لا سيما الباحث يتساءل عن الجدوى من إعادة ترجمة وثيقة منشورة سابقا. و ما الفائدة من إعادة نشرها؟ و السبب هو أننا لما اشتغلنا على الوثيقة حينما كنا نعد رسالة الماجيستير لاحظنا أن النص العربي لها ركيك الأسلوب بدرجة كبيرة جدا، و غير معبر في كثير من الأحيان عن المحتوى الحقيقي للرسالة. و سنورد هنا نموذجا منه كما جاء في كتاب

الأستاذ احميدة اعميراوي: "هذا تعريب رسالة حضرة الأمبرور نابلين إلى دوك مالاكوف حاكم الجزائر الماريشال بيليسي. سيادة الماريشال، لا بد و أن الشورى الكبرى تشرع عن قريب بترتيب أحكام الجزائر فإنا غير منتظر لتقيمها أرى أنه من أعظم المهمات أن أحسم الآن العربسة الحاصلة من كثرة التنازع في شان ملكية العرب الذي مجرد الانصاف مع الالتفات إلى المصلحة بعين الإدراك يوجباننا إليه فأقول انه لم أن فتحت الدولة الراجعة بلاد الجزائر قد وعدتهم بالمحافظة على دينهم و أملاكهم فهذا الضمان المشتهر هو في مذهبي موجود الآن و مقامي يضطرني كما فعلت بأمر عبد القادر إلى القيام بما كان جليلا و محمودا من مواعيد الدول التي تقدمتني..."[3].

و هكذا يبدو نص الرسالة المعرب ركيك جدا كما أشرنا.

أما فاتحة الرسالة هذه، فقد وردت في كتاب الأستاذ يحيى بوعزيز رحمه الله تعالى كالتالي:" إلى محبنا الماريشال دوق دملاكوف سانه الله أما بعد فالذي نخبركم به هو أن المشيخة العلية من دولتنا ينعقد عن قريب مجلسه للبحث و المناظرة في اصلاح قواعد الحكم و السياسة بالبلاد الجزائرية و قبل شروعها فيما أمرت به أريد مكاتبتكم في ذلك لأنه ظهر لي أن

من لوازم الأمور إزالة الهموم التي أثارتها المباحثات المتجددة مرارا في مسألة ملك العرب لأراضيهم". و جاء فيها أيضا:" و لو قيل أن العرب لا حقوق لهم في ملك أراضيهم و أن سلطانهم فيما مضى من الزمن هو مالك الأراضي و أننا ورثنا منه ملكها بمجرد أمر الفتح نقول كيف يمكن للدولة الفرنساوية استعمال بعض قواعد قديمة و واهية أساسها كبير الترك إن ذلك محال و لو كان قصد الدولة انجاز هذا الأمر المكره وجب عليها أن تطرد العرب كلهم من أوطانهم و تشريدهم إلى الصحراء كما وقع للأجيال المتوحشين من بلاد أمريكا الشمالية حين دخلها بعض أمم النصارى في القرن الماضية شردوهم من البلاد المعمرون إلى المفاوز و القفار لكن ذلك مذموم عندنا و مخالف للإنسانية و غير ممكن في زماننا فنطلب الآن الوسائل إصلاح خاطر العرب و إمالة قلوبهم إلينا لأنهم جنس زينتهم العقل و الهمة العلية و الشجاعة و المهارة في بعض أمور الفلاحة"[4].

و هكذا يبدو النص المعرب ركيكا أيضا. مما جعلنا أمام حتمية ترجمتها ترجمة سليمة حتى يستفيد منها الباحث على أحسن وجه.

و لذا، و بعد أن أتيحت لنا الفرصة، فها نحن نعمل على تعميم فائدتها بنشرها وفق ترجمة حاولنا قدر الإمكان أن تكون سلسة و واضحة المعاني. و ذلك إدراكا منا لقيمتها التاريخية. كما قد أرفقنا الترجمة هذه بالنص الأصلي للوثيقة بلغته الفرنسية كما نشرته لومونيتور يونيفارسال. و هدفنا من وراء ذلك هو اخراجها من سجلات صحف الأرشيف إلى المجلات المتداولة بين أيدي زملائنا الأساتذة و الباحثين و الطلبة و كل المهتمين.

و أيضا تفاديا منا لأي خطأ قد نلحقه بالنص الفرنسي الأصلي بعد عملية الترجمة.

قيمة الوثيقة:

أشرنا إلى أن هذه الوثيقة تكتسي لأهمية كبيرة، و السبب في ذلك أنها تعتبر من أهم الوثائق التي ساهمت في التأسيس لتجسيد و تثبيت إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر، من خلال ما نادت به من انشاء الملكية الفردية داخل الملكية الجماعية. فجاءت على إثرها تطبيقات قانون الملكية المتمثل في سيناتوس كونسيلت 1863، و الذي كان قد صدر في 22 أفريل 1863، ثم صدر القانون المشيخي المتعلق بالتجنيس في 14 جويلية 1865.

و هما أشد القوانين الاستعمارية بأسا على الجزائريين، و على تثبيت الاستيطان سواء من الناحية المادية (الأرض سنة 1863) أو الناحية المعنوية (الأحوال الشخصية سنة 1865).

نص الوثيقة (كما ترجمناه نحن):

باريس في: 06 فيفرييه سيدي الماريشال،

ناقش مجلس الشيوخ مؤخرا باهتمام كبير و نقاش حاد موضوع ملكية العرب، و أعطيت لها مكانتها اللائقة شاعرين بواجبنا تجاهها باعتبارها من ممتلكاتنا.

عند غزو مدينة الجزائر وعدنا العرب باحترام عقيدتهم و ممتلكاتهم، و هذا الوعد الهام لازلنا نعتبره ساري المفعول، و سأشرفك بتنفيذه كما فعلت مع الأمير عبد القادر. حيث بقي، بفعل وعود حكومتنا السابقة شامخا و شريفا.

و من جهة أخرى، فحتى و لو كانت العدالة غير سائدة، فإن ذلك كان ضروريا من أجل استقرار و ازدهار الجزائر. و تدعيما لانتقال الملكية إلى هؤلاء القادمين. و كيف يمكن العمل من أجل التهدئة و أغلبية الشعب عقولهم مشدوهة إلى ممتلكاتهم؟ ! و كيف يمكن الرفع من الازدهار في ظل أن أغلبية الشعب تعاني من استحالة البيع و الاقتراض؟ ! و أخيرا، كيف يمكن

الرفع من مداخيل الدولة و قد خففنا بشكل كبير من الضريبة؟

إننا بالجزائر نحصي ثلاثة ملايين عربي و مائتي ألف أوربي منهم مائة و عشرون ألفا من الفرنسيين. على مساحة تقدر بحوالي 14 مليون هكتار التي تشكل منطقة التل. منها مليونا هكتار يشغلها الأهالي، و مليونان و 690 ألف هكتار تحت سيطرة الدومين، منها 890 ألف هكتار أراضي صالحة للزراعة، و مليون و 800 ألف هكتار من الغابات. فيما استغل الاحتلال الأوربي مساحة 420 ألف هكتار. أما المساحة الباقية فهي مستنقعات و أودية و معابر و أراض بور.

و من بين الأراضي التي وضعت تحت تصرف المعمرين و المقدرة بـ 420 ألف هكتار، باع المستثمرون منها أو أجروا للعرب مساحات معتبرة منها، و ما تبقى منها فهو بعيد كل البعد عن الإنتاجية. و باعتبار أن هذه الأرقام ليست تقريبية، فإنه و رغم الجهود المبذولة من المعمرين و رغم التقدم الحاصل، إلا أننا نعترف بأن فعالية نشاط الأوربيين لا تزال في أدنى مستوياتها، و لكن لا ينبغي أن نعتبر ذلك بمثابة الارضية التي ستفقدهم نشاطهم مع مرور الوقت.

في ظل هذه النتائج و تحقيقا للمنفعة العامة، فإننا لن نتوانى في حشد الأهالي من أجل السيطرة على مساحات من أراضيهم بغية تحقيق المزيد من الاحتلال.

كما نشير إلى أن مشروع سياسة المحتشدات الذي نال الموافقة بالإجماع قد تم سحبه بعد عرضه على مجلس الدولة.

و عليك اليوم بالمبادرة حتى يتضح للعرب إننا لم نأت إلى الجزائر من أجل الاضطهاد و السلب، و إنما من أجل الوصول بهم إلى رقي الحضارة. و أن أول شرط لقيام المجتمع المتحضر هو احترام حق كل فرد من أفراده.

إن الحق الذي سأعمل عليه، ليس لصالح العرب، فلقد سبق و أن كان السلطان مالكا لكل الإقليم الذي سينتقل إلى سيادتنا ! آه كيف ! لقد وظفت الدولة مصطلحات الدين الإسلامي إزاحة الملاك القدامى للأرض، و باعتبار أن هذه الأرض ستصبح أرضا فرنسية، فإننا مطالبون بتطبيق نفس القوانين التي طبقها الأتراك، و التي تظهر علياءنا الكبير الذي نريد له أن ينتصر. كما علينا دحر الشعب العربي في الصحراء، لأن معاقبته كهنود أمريكا الشمالية أمر مستحيل و غير إنساني.

لكل ذلك، علينا بالبحث بكل الإمكانيات لتدجين هذا العرق الذكي، و الذي يتصف بالوفاء و الحراب و خدمة الأرض. لقد كرس قانون 1851 قوانين الملكية و التمتع بالأرض خلال عملية الإخضاع، و لكن هذا التمتع وظف توظيفا سيئا فثبط البعض. و قد حان الوقت للخروج من هذه الوضعية غير المستقرة. إن أراضي القبائل معروفة و لابد من تقسيمها على الدواوير حتى نسمح، فيما بعد للإدارة بأخذ المبادرة بكل حكمة من أجل إنشاء الملكية الفردية. إنهم متمسكون بأراضيهم و لكنهم على استعداد لتغيير آرائهم مع تعدد الصفقات و التعامل اليومي مع المعمرين. و في ذلك فعالية كبرى إدخالهم إلى حضارتنا.

إن أرض إفريقيا لا تزال شاسعة و الثروات القابلة للتطوير بها كثيرة، فكل جهد إلا و سيجد مكانا له، و سيطلق العنان للنشاط تبعا لطبيعته و عاداته و احتياجاته.

إن تربية الخيول و المواشي هي نشاطات فلاحية طبيعية لدى الأهالي.

أما الأوربيون فبسبب نشاطهم و ذكائهم، فإنهم توجهوا إلى استغلال الغابات و المناجم و الري و الزراعة الحديثة و استيراد

المواد الأولية التي هم في حاجة دائمة إليها للنهوض بالنشاطات التي يمارسونها.

و في الجانب المحلي، لابد من حفظ المصالح العامة، و الرفع من مستوى الجانبين، الذهني بواسطة التربية، و المادي بواسطة الأشغال العمومية. و في المقابل لابد من القضاء على قناعاته الأولية من أجل الدخول إلى الحرية.

و من جانب آخر، سيسمح للشركات الأوربية الكبرى ابتداء من الآن، بالعمل في إطار مقاولات الهجرة و الاحتلال، لتكون بمثابة دعم كبير للأفراد الذين هم بدون موارد، و ذلك بتنازلات مجانية.

سيدي الماريشال، تلك هي الطريق التي نتبعها بكل حزم، لأنني أكرر، إن الجزائر ليست مستعمرة بالمعنى التام للكلمة. و إنما هي مملكة عربية. فالأهالي كالمعمرين متساوون في الحقوق تحت حمايتي، و إنني إمبراطور العرب، كما إنني إمبراطور الفرنسيين.

هذه الأفكار، و التي هي أفكاركم أيضا، كما هي أفكار وزير الحربية و كل أولئك المناضلين في هذه البلاد، فإن ثمة ثقة تامة تحدونا لإقامة حياة كريمة للعرب. و إنني قد كلفت

الماريشال راندون بتحضير مشروع قرار مشيخي، يكون محوره الأساسي تحويل القبائل أو فرق القبائل المتمسكة بأراضيها إلى سكان مثبتين مهما كان نوع ملكيتهم، سواء أكانت أراض موروثة بصفة تقليدية أو تحت أي صفة كانت.

هذا الأمر الذي يجعلنا لا نفكر بالعودة إلى الوراء، و لا نسبب عرقلة للمصلحة العامة التي لا تتحقق في ظل عدم تطبيق قانون انتزاع الملكية، و هو القانون الذي من شأنه أن يحقق المصلحة الشعبية. و لهذا أطلب منكم أن توافوني بكل الوثائق الإحصائية التي من شأنها أن تنير محادثات مجلس الشيوخ.

و بهذا، سيدي الماريشال، إني أدعو الرب ليحفظك. نابليون[5].

تعريف الشخصيات المذكورة في الوثيقة:

1 -الإمبراطور نابليون الثالث: هو لويس نابليون رئيس الجمهورية الفرنسية الثانية (1848- 1852) قبل أن ينقلب عليها و يعلن قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية في نوفمبر 1852 و ينصب نفسه إمبراطورا على عرش فرنسا إلى غاية سقوط إمبراطوريته على يد بروسيا في 02 سبتمبر 1870. اشتهر بجملة المحاولات التي تجمع بين إخضاع الجزائريين تحت السيطرة الاستعمارية، و بين الحد من أطماع الغلاة المدنيين الذين أرادوا

إبادة المجتمع الجزائري عن طريق القوة. و أصبحت أفكاره على هذا النحو بعد زيارتيه إلى الجزائر سنتي 1860 و 1865. و لذا جاء بسياسة المملكة العربية في محاولة منه لإدماج المجتمع الجزائري في نظيره الفرنسي.

2 -الماريشال بيليسيي: عين على رأس الجزائر بتاريخ 24 نوفمبر 1860 كأول حاكم بعد نهاية عهد وزارة الجزائر و المستعمرات (1858 -1860). لم يكن على توافق كبير مع سياسة مسؤوله الأعلى نابليون الثالث. و كان طامحا لمزيد من سيطرة المعمرين على الجزائر، مؤيدا في ذلك أطروحات المدنيين الذي كانوا أشد خطر على الجزائر من نظرائهم العسكريين.

3 -راندون: شغل راندون منصب حاكم عام على الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1851 و 1858. و تولى مهمة إخضاع منطقة القبائل و القضاء على ثورة فاطمة نسومر بها، و كان له ذلك على إثر معركة إيشريضن في 24 جوان 1857. ثم عينه الإمبراطور نابليون الثالث وزيرا للحربية. اشتهر خلال هذه الفترة (فترة الستينيات من القرن التاسع عشر) بسياسة المحتشدات التي دعا إليها و تمسك بها و اعتبرها خير وسيلة للتهدئة، أي القضاء

على الثورات الشعبية، و استغلال الوضع لمصادرة أراضي الجزائريين و إقامة الملكية الفردية عليها[6].

شرح المصطلحات:

1 - **مصلحة الدومين:** هي مصلحة أملاك الدولة التي تهتم بالاستحواذ على العقار و ما تعلق به بعد عمليات المصادرة.

2 - **سياسة المحتشدات:** هي سياسة تجميع الأهالي في مراكز سكنية محددة، من أجل أهداف كثيرة منها العقاب و محاصرة الثورات و المقاومات الشعبية، أو مصادرة أراضي الجزائريين التي كانوا مستقرين عليها قبل تجميعهم. و قد جاءت بها سياسة نابليون الثالث و الحاكم العام ثم وزير حربيته راندون بغية تحقيق كل الأهداف المذكورة خاصة خلال سنوات الخمسينيات من القرن التاسع عشر، حينما كان مهتما بإخضاع منطقة القبائل و القضاء على مقاومة فاطمة نسومر.

3 - **قانون 1851:** صدر هذا القانون بتاريخ 16 جوان 1851، و نص على ضم الغابات إلى مصلحة الدومين (أملاك الدولة). و بفعله انتقل 200 ألف هكتار من الغابات و 60 ألف من أراضي العرش إلى مصلحة الدومين[7].

4 - **الشركات الأوربية الكبرى:** هناك شركات كثيرة و هامة مارست نشاطات مختلفة بالجزائر خلال فترة الاحتلال، و ربما أهم هذه الشركات على الإطلاق كانت الشركة السويسرية (La Compagnie Genevoise) التي تأسست في 26 أفريل 1853 [8]. و مارست نشاطات خطيرة (هامة) بمنطقة سطيف و الشرق الجزائري خصوصا. و كذلك الشركة الجزائرية العامة (La Société Générale de l'Algérie)، هذا إضافة إلى مجموعة الشركات العامة (Les Sociétés Générales) مهمتها الاستثمار و تشجيع الهجرة الأوربية إلى الجزائر[9]. و كذلك الشركة العامة للهجرة و مقطع الحديد، و شركة جمعية الغابات[10].

5 - **المملكة العربية:** مصطلح المملكة العربية استعمله الإمبراطور نابليون الثالث أول مرة في رسالته التي وجهها إلى الماريشال بيليسيي نفسه بتاريخ 01 نوفمبر 1861. و تعني المملكة العربية سياسة نابليون الثالث في الجزائر بدعم من بعض المنظرين القاضية بضرورة دمج المجتمع الجزائري في المجتمع الأوربي بالجزائر، عن طريق جملة من الإجراءات الذهنية و المادية، للوصول إلى إقامة مجتمع تشاركي. يكون

الجزائريون فيه أيدي عاملة تحت توجيه المعمرين و سلطة إدارة الاحتلال، التي لابد أن تكون فرنسية بحتة. و أن يكون نابليون الثالث إمبراطور على الجزائريين كما هو إمبراطور على الفرنسيين. و لا شك أن ذلك يعني دمجا للمجتمع الجزائري في نظيره الفرنسي بخصائص غربية فرنسية. و من غلاة المعمرين أمثال وارني من ذهب إلى أن المملكة العربية تعني محاولة الإمبراطور نابليون الثالث استعمال الأمير عبد القادر للحكم باسمه في الجزائر[11]. إلا أن حجج هذا الرأي غير منطقية.

6 - **قانون 1863**: هو القانون المشيخي (سيناتوس كونسيلت) الصادر في 22 أفريل 1863، المتعلق بملكية الأرض، و الذي نص على تحديد أراضي القبائل و توزيعها على الدواوير المستحدثة[12]. تحت غطاء الحضارة التي من أهم أسسها الحرية الفردية، و تحت غطاء الوصول بالأهالي إلى التطور و الازدهار[13]. أما الحقيقة فهي "أنّ التحكم في الجزائريين و إخضاعهم لنفوذها (فرنسا) يتوقف على تحويلهم من مالكين إلى أجراء يعملون لتنمية ثروات المعمرين الأوربيين"[14].

7 - **قانون 1865**: هو قانون سيناتوس كونسيلت الصادر بتاريخ 14 جويلية 1865، و المعروف باسم قانون الأحوال

الشخصية، يعتبر الجزائريين مجرد رعايا فرنسيين ليس لهم الحق في نيل الجنسية الفرنسية إلا إذا تنازلوا عن حالتهم الشخصية كمسلمين. و هو من أسوأ القوانين الفرنسية الصادرة في حق الجزائريين رفقة قانون 1863 السابق شرحه[15].

التعليق على ما جاء في الوثيقة من ادعاء الحضارة:

ذكرت الوثيقة أن الفرنسيين حين احتلالهم الجزائر قد وعدوا الجزائريين "باحترام عقيدتهم و ممتلكاتهم"، كما اعتبرت هذا الوعد الذي وصفته بالوعد الهام لا يزال في حكم الإمبراطور نابليون الثالث ساري المفعول، و اعتبرت طريقة التعامل مع الأمير عبد القادر هي قمة الحضارة و التعامل الشريف.

إن الحقيقة التاريخية هي غير ما ادعاه نابليون بونابرت في وثيقته هذه، لأن فرنسا لم تحترم وعدها التي أعطته للجزائريين، فهي لم تحترم لا دينهم و لا ممتلكاتهم، لا في عهد الإمبراطور نابليون الثالث و لا في عهود سلفه و لا حتى خلفه. فالنهب الذي لحق بالجزائريين إثر سقوط مدينة الجزائر يمكن أن ننسبه إلى غيره من القادة العسكريين، حتى و لو أنه أثبت بالبرهان القاطع أنه لا يختلف عنهم دموية، و لا مسخا للجزائر. سواء حينما كان

على رأس الجمهورية الفرنسية الثانية باسم لويس نابليون (1848 -1852)، أو منذ تعيينه على رأس الإمبراطورية الفرنسية الثانية هذه في نوفمبر 1852.

نقول ذلك، لأن ما عاشه المجتمع الجزائري تحت سياسته القامعة للمقاومة الشعبية، و التي كان أبرزها آنذاك مقاومات: الشيخ بومعزة، و الشريف محمد الأمجد المعروف باسم بوبغلة بسور الغزلان و منطقة القبائل، و الشريف محمد بوزيان بالزعاطشة، أو الشريف محمد بن عبد الله بتقرت و ورقلة، أو مقاومة بلاد القبائل بقيادة فاطمة نسومر و التي سخر لها جيشا عرمرما و قائدا محنكا هو راندون، و كذلك مقاومة سيدي الشيخ التي عمل كل ما في وسعه من أجل القضاء عليها بدءا من اندلاعها سنة 1864 إلى غاية سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية و نهاية حكمه إثر هزيمته أمام بروسيا في سبتمبر 1870 [16].

أما ما ادعاه نابليون من سياسة حضارية مع الأمير عبد القادر، فكان يقصد السماح للأمير عبد القادر و من معه بالخروج من السجن الذي قضوا فيه الفترة الممتدة بين 1848 و 1852 [17]، بعد

أن خانت السلطة الفرنسية موثقها و حولت وجهة السفينة التي كانت تقلّهم من طريقها إلى الإسكندرية، كما كان الاتفاق إلى تولون و منها إلى قلعتي لامالق ثم الهم (HAM) ثم سجن أمبواز.

و قد أطلق نابليون سراح الأمير و مقربيه من أمثال مصطفى بن التهامي و الجالية الجزائرية التي كانت مع الأمير في السجن، إثر نزوله بقصر أمبواز (حيث كان الأمير عبد القادر و من معه) بتاريخ الثلاثاء 03 محرم 1269هـ، الموافق لـ 16 أكتوبر 1852 و بعد اللقاء سلم الإمبراطور إلى الأمير عبد القادر قرار التسريح الذي جاء فيه: " إني أتيت لأعلن لك بحريتك و إنك ستحمل بمن معك إلى عاصمة سلطان تركيا و ذلك بعد الفراغ من الترتيبات المقتضية لسفرك، و ستعين لك الحكومة الفرنساوية مرتبا يليق بمقامك. و اعلم أن سجنك قد كدرني كدرا حقيقيا مدة طويلة و كنت أحسب أن الحكومة السابقة قد قصرت جدا حيث أنها لم تتمم ارتباطاتها معك و عندي أن عدم الثقة بأمة عظيمة من جهة نقض عهدها يحط قدرها و شأنها و أخبرك بما أعتقده فيك و هو أنك لا تحرك ساكنا في الجزائر لعلمي أن ديانتك توجب

عليك الخضوع و التسليم لأحكام القضاء و القدر فإن استيلاء فرنسا على الجزائر ما وقع إلا بإرادة اللّه تعالى. و اعلم أن دولة فرنسا بل الأمة كلها لا تتخلى عن ذلك الاستيلاء و آخرها يموت قبل أن يسلم فيه. و إذا كنت عدوا لفرنسا فلا يمنعني ذلك من أن أشكر أخلاقك الحميدة و شجاعتك و صبرك على الشدائد. و لذلك أفتخر بإطلاقك واثقا ثقة تامة بقولك". حرر في السادس عشر أكتوبر سنة 1852 [18].

و الذي يقرأ الرسالة قراءة سياسية، يتضح له بوضوح الخوف الكبير الذي كانت عليه السلطات الفرنسية من الأمير عبد القادر، و يدرك السبب الذي جعلها تخدعه و لا تفي بوعدها تجاهه سنة 1847، فسجنته بدل السماح له بالتوجه إلى المشرق و الإقامة به. و ذلك –ربما - بسبب تخوف لويس فيليب من أن يجدد الأمير عبد القادر المقاومة انطلاقا من المشرق الذي كان تحت الحكم العثماني. خاصة إذا علمنا أن الدولة العثمانية – كما جاء على لسان الفرنسيين - لم تكن قد اعترفت باستيلاء فرنسا على الجزائر.

أما نابليون الثالث فبرسالته هذه أراد أن يحمل الأمير المسؤولية بوعد الشرف الذي سيقطعه الأمير على نفسه، أي أن إطلاق سراح الأمير من سجون فرنسا مرهون بقبوله عدم تجديد المقاومة مجددا. و الدليل على أن كلام الإمبراطور هو كلام سياسي، و ليس حقيقة كان مقتنعا بها فيما يخص قدرية الاحتلال الفرنسي للجزائر عند الأمير عبد القادر، هو اعتراف و تصريح الإمبراطور نفسه بعداء الأمير إلى فرنسا. و كذلك فلسفة الأمير تجاه هذه القضية التي قال عنها:" و لا زلت –في أيامي كلها - أرى المنية و لا الدنية، و أشمر عن أقوى ساعد و بنان. و أقضي حق الجهاد بالمهند و السنان. إلى أن فقدت المعاضد و المساعد، و فني الطارف –من أموالي - و التالد. و دبّت إليّ –من بني ديني - الأفاعي، و اشتملت عليّ –منهم - المساعي. و الآن، بلغ السيل الزبى، و الحزام الطبيب. فسبحان من لا يكيده كائد، و لا يبيد ملكه، و كل شيء بائد"[19].

أما بالنسبة لبيليسيي، فهو الآخر قد عمل كل ما في وسعه منذ تعيينه حاكما عاما على الجزائر بتاريخ 24 نوفمبر 1860 على معاداة سياسة الإمبراطور، لاقتناعه بأن الجزائر خضعت بالقوة

و لا بد من سيطرة المعمرين عليها بالقوة، بل و كان مع فكرة طرد الجزائريين من أراضيهم الخصبة بالشمال إلى حيث الصحراء القاحلة بالجنوب، و هو ما اقتنع به نابليون الثالث نفسه أيضا في رسالة 1865 [20].

كما كان بيليسيي هو المسؤول عن مجزرة غار الفراشيش بجبال الظهرة سنة 1845، في واحدة من أبشع الجرائم الإنسانية وحشية حين استشهد أكثر من ألف شخص من رجال و نساء و أطفال اختناقا بدخان الحطب الذي أشعله المسيو بيليسيي على مدخل كهف بجبال الظهرة[21].

أي أن عهد بيليسيي كان قد شهد انحيازا لفرض منطق المدنيين الذين كان يقودهم وارني الثائر على العسكريين و سياسة الإمبراطور[22]. و تم تأسيس المحتشدات بالتنسيق مع راندون، فتم تجميع القبائل الجزائرية بما يشبه الطريقة التي اعتمدها "الإنجلو ساكسون ضد الهنود في شمال القارة الأمريكية، تحت تسمية "تجميع القبائل"[23].

و ربما هذا يبدي لنا أن سياسة بيليسيي لم تكن حازمة في تطبيق ما كان يريده منه نابليون الثالث، و رجل فكره توماس

أوربان، الذي يعتبر صاحب الكثير من أفكار نابليون. و من بينها رسالته هذه التي قال عنها أوربان:" بعث الإمبراطور إلى الماريشال بيليسيي في شهر فيفري 1863 رسالة حملت أفكاري بصفة مباشرة"[24].

كما خاطب الإمبراطور مستشاره أوربان في 23 جوان 1865 أثناء مأدبة غداء: "السيد أوربان، لقد استوليت على كتابك من أجل كتابة رسالة السادس من فيفري"[25].

و كما سبق و أن ذكرنا، فقد أعلنت الرسالة عن قضيتين هامتين هما انشاء الملكية الفردية داخل الملكية الجماعية للأرض بالنسبة للجزائريين. و ذلك في خطوة مهمة لترسيخ الاستيطان، بحيث أن الملكية الفردية تسهل عملية مصادرة الأرض في حال تورط المالكين في قضايا جهاد أو عداء بالنسبة للإدارة الفرنسية أو تأخر في تسوية وثائقها بالطرق القانونية التي كانت جديدة على الجزائريين. كما تسهل عملية بيع الأراضي إلى المعمرين من طرف مالكها في حالة ارهاقه بالضرائب.

أما القضية الثانية التي أعلنت عنها الوثيقة فهي قضية المملكة العربية، و هي السياسة التي جاء بها نابليون الثالث سنة 1863

أيضا. و القائمة أساسا على إشراك أبناء المجتمع الجزائري في بناء الاقتصاد الفرنسي من خلال توجيههم إلى النشاط الفلاحي انطلاقا من أراضيهم المقيمين عليها. فيما يتوجه المعمرون إلى التصنيع و التعدين، و شق الطرق و السكك الحديدية، و الإشراف على الاقتصاد و توجيهه. و هدف هذه السياسة هو تحقيق مزيد من الارتباط بين الجزائر و فرنسا تحت راية الإمبراطور الذي يكون بذلك إمبراطور العرب كما أنه إمبراطور الفرنسيين.

النص الفرنسي الأصلي للوثيقة كما جاء بجريدة لومونيتور:

Paris, Le : 06 février,

Le sénat doit être saisi bientôt de l'examen des bases générales de la constitution, je crois de la plus haute importance de mettre un terme aux inquiétudes excitées par tant de discussions sur la propriété arabe. La bonne foi comme notre intérêt bien compris nous en font un devoir.

Lorsque la restauration fi la conquête d'Alger, elle promit aux arabes de respecter leur religion et leur propriété. Cet engagement solennel existe toujours pour nous, et je tiens à bonheur d'exécuter, comme je

l'ai fait pour abd el kader, Ce qu'il y avait de grand et de noble dans les promesses des gouvernements qui m'ont procédé.

D'une autre coté, quand même la justice ne le commanderait pas, il me semble indispensable, pour le repos et la prospérité de l'Algérie de consolider la propriété entre mains de ceux qui la détiennent. Comment en effet compter sur la pacification d'un pays lorsque la presque totalité de la population est sans cessé inquiétée sur ce qu'elle possède ? Comment développer sa prospérité lorsque la plus grande partie de son territoire est frappée de discrédit par l'impossibilité de vendre et d'emprunter ? Comment enfin augmenter les revenus de l'état lorsqu'on diminue sans cessé la valeur du fond arabe qui seul paye l'impôt ?

Établissons les faits : on compte en Algérie 03millions d'arabes et deux cent mille européens, dont cent vingt mille français. Sur une superficie d'environ 14 millions d'hectares, dont se compose le tell, 02 millions sont cultivés par les indigènes. Le domaine exploitable de l'État est de 02 millions 690 mille hectares, dont 890 mille de terre propre à la cultive, et 01 million 800 mille de forêts, enfin 420 mille hectares ont été livrés à la colonisation européenne ; le reste consiste en

marais, lacs, rivières terre parcours et landes. Sur les 420 mille hectares concèdes aux colons, une grande partie a été soit revendu, soit louée aux arabes par les concessionnaires ; et le reste et loin d'être entièrement mis en rapport. Quoique ces chiffres ne soient qu'approximatifs, il faut reconnaitre que, malgré la louable émergé des colons et les progrès accomplis, le travail des Européens s'exerce encore sur une faible étendu, et que ce n'est cers pas le terrain qui manquera de longtemps à leur activité.

En présence de ces résultats, on ne peut admettra qu'il y ait utilité à cantonner les indigènes, c'est-à-dire prendre une certaine portion de leur terres pour accroitre la part de la colonisation.

Aussi est-ce d'un consentement unanime que le projet de cantonnement soumis au conseil d'État a été retiré. Aujourd'hui il faut faire davantage : convaincre les Arabes qui nous somme pas venus en Algérie pour les opprimer et les spolier, mais pour leur apporter les bienfaits de la civilisation. Or la première condition d'une société civilisée, c'est le respect du droit de chacun.

Le droit, m'objectera-t-on, n'est pas du côté des arabes, le sultan était autre fois propriétaire et la

conquête nous l'aurait transmis au même titre ! Eh quoi ! L'État s'armerait des principes surannés du mahométisme pour dépouiller les anciens possesseurs du sol, et, sur une terre devenue française, il invoquerait les droits despotiques du grand truc ! Pareille prétention est exorbitante, et voulut-on s'en prévaloir, il faudrait refouler toute la population arabe dans un désert et luyi infliger le sort des indiens de l'Amérique du nord. Chose impossible et inhumaine.

Cherchons donc par tous les moyens à nous concilier cette race intelligente, fière, et agricole. La loi de 1851 avait consacré les droits de propriété et de jouissance existant au temps de la conquête mais la jouissance, mal définie, était demeurée incertaine. Le territoire des tribus une fois reconnu, on le divisera par douaires, ce qui permettra plus tard à l'initiative prudent de l'administration d'arriver à la propriété individuelle. Maitres incommutables de leur sol, les indigènes pourront en disposer à leur gré, et de la multiplicité des transactions naitront entre eux et les colons des rapports journaliers, plus efficaces, pour lrs amené à notre civilisation que toutes les mesures coercitives.

La terre d'Afrique est assez vaste, les ressources à développer sont assez nombreuse pour que chacun

puisse y trouver place et donner un libre essor à son activité, suivant sa nature, ses mœurs et ses besoins.

Aux indigènes l'élevage des cheveux et du bétail les cultures naturelles au sol.

À l'activité et à l'intelligence européennes, l'exploitation des forets et des mines, les desséchements, les irrigations, l'introduction des cultures perfectionnées, l'importation de ces industries qui précédent ou accompagnent toujours les progrès de l'agriculture.

Au gouvernement local, le soin des intérêts généraux, le développement de bien-être matériel par les travaux publics. À lui le devoir de supprimer les règlementations initiales et de laisser eux transactions la plus entière liberté. En outre, il favorisera les grandes associations de capitaux européens, en évitât désormais de se faire entrepreneur d'émigration et de colonisation, comme de soutenir péniblement des individus sans ressources, attirées par des concessions gratuites.

Voilà, monsieur le maréchal, la voie à suivre résolument, car, je le répète l'Algérie n'est pas une colonie proprement dite, mais une royaume arabe.

Les Indigènes ont comme colons un droit égal à ma protection, et je suis aussi bien l'empereur des Arabes que l'empereur des Français.

Ces idées sont les votre, elles sont aussi celles du ministre de la guerre et de tout ceux qui après avoir combattu dans ce pays, allient à une pleine confiance dans son avenir une vive sympathie pour les Arabes. J'ai chargé le maréchal Rondon de préparer un projet de Sénatus-Consulte dont l'article principal sera de *rendre les tribus, ou les fractions de tribus, propriétaires incommutables des territoires qu'elles occupent à demeure fixe et dont elles ont la jouissance traditionnelle, à quelque titre que ce soit*[26].

Cette mesure, qui n'aura aucun effet rétroactif, n'empêchera aucune des travaux d'intérêt général, puisqu'elle n'infirmera en rien l'application de la loi sur l'expropriation pour cause d'utilité publique, je vous prie donc de m'envoyer tout les documents statistiques qui peuvent éclairer la discussion du Sénat.

Sur ce, monsieur le maréchal, je prie dieu qu'il vous ait en sainte garde.

NAPOLLEON[27].

الهوامش:

1- يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، بآثار الدكتور يحي بوعزيز، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص129.

2- احميدة عميراوي، من تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط2، 2004، ص76.

3- نفسه، ص78.

4- بوعزيز، مرجع سابق، ص ص 129، 131.

5- Le Moniteur universel, N 58, Le 07 février 1863.

6- مصطفى عبيد، الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) أوربان، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008، ص101.
و كذلك يحي بوعزيز، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب، ج 01، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص468.

7- عدة بن داهة، "الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي"، 1830 - 1873، بأعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007. ص138 و ما بعدها.

8- مصطفى عبيد، جوانب من التاريخ الاجتماعي و الاقتصادي لمنطقة سطيف خلال القرن التاسع عشر، بالملتقى الوطني سطيف تاريخ و حضارة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة فرحات عباس، سطيف يومي 24،25 جانفي 2012.

9- عميراوي، مرجع سابق، ص75.

10- بوعزيز، موضوعات ... مرجع سابق، ص 471.

11- عبيد، الجزائر... مرجع سابق، ص 59،هـ 01.

12- بن داهة، مرجع سابق، ص138 و ما بعدها.

13- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، دار البصائر، الجزائر، ط 03، 2008، ص136.

14- نفسه، ص136.

15- عبيد، الجزائر... مرجع سابق، ص106.

16- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، ج1، ط2، المتحف الوطني للمجاهد، 1996، ص163 و ما بعدها.

17- محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر و أخبار الجزائر، ج2، مطبعة غرزوزي و جاويش، الإسكندرية، مصر، 1903، ص06.

18- نفسه، ص38، 39.

19- محمد بن سمينة، "الأمير عبد القادر الرائد في الذكرى المئوية الثانية لميلاده (1807-2007)"، بمجلة المصادر، ع17، 2008، ص229.

20- عبيد، مرجع سابق، ص40.

21- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1 ق1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص17.

22- Warnier, L'Algérie devant le Sénat, Imprimerie de Dubuisson, Paris, 1863, p22.

23- جمال قنان، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، المتحف الوطني للمجاهد، 1994، ص119.

24- Levallois Anne, les écrits autobiographiques d'Ismayl Urbain, maisonneuve et larose, Paris, 2005, p67.

25- Ibid, p29.

26- وردت هذه الجملة في الأصل بالخط المائل.

27- Le moniteur universel, Op. Cit.